١- الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP):

يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة. وتأسيساً على هذا المفهوم نجد أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الأجانب، وعليه لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع أو خدمات يتم إنتاجها خارج البلد، حتى لو كانت هذه السلع والخدمات يتم انتاجها في وحدات إنتاجية في الخارج، مملوكة للمواطنين وبذلك فان الناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي. وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصبح قاصرة على التحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج)، أو صافي المعاملات الخارجية. وهكذا فإنه في حالة اقتصاد مغلق، لا أثر فيه للمعاملات الخارجية، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يطابق تماماً الناتج القومي الإجمالي (GNP).

٢- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا على أساس الأسعار السائدة (الجارية) أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية تقدير الناتج المحلي. ولكن من الملاحظ أن السعر الجاري (سعر السوق)، للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة، فإن فرض هذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق (السعر الذي يدفعه المستهلك)، أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة.

ولكن يحدث عكس ذلك في حالة دفع دعم وإعانات لمنتجي بعض السلع والخدمات، حيث نجد أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق سوف تكون اقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة. ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق، وهذا ما يسوقنا إلى الناتج الإجمالي بسعر التكلفة.

٣- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة:

وهو عبار عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة وإضافة قيم الدعم وإعانات الإنتاج. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.

وإذا استبعدنا الإهتلاك الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عناصر افتتاح خلال تلك الفترة فسوف نحصل على الناتج المحلي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو ما يتضح من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج – الإهتلاك الرأسمالي.

٤- الناتج القومي الصافي:

وهو عبارة عن صافي قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) المنتجة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة عادةً تكون سنة، وذلك بعد استبعاد قيمة إهتلاك رأس المال. أي إن الناتج القومي الصافي يمثل الإنتاج الفعلي الصافي للاقتصاد القومي وهو يساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه الجزء المستهلك من رأس المال والأصول الإنتاجية الأخرى والتي تستهلك خلال العملية الإنتاجية.

الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – الإهتلاك الرأسمالي.

ثالثاً: الدخل القومي:

ذكرنا سابقاً بأن الدخل القومي هو الوجه الآخر للإنتاج فالذي ينتج أو يساهم في الإنتاج يحصل على مقابل نقدي لمجهوده يسمى الدخل. ودخل الفرد عادة يأخذ شكل عائد دوري، يحصل عليه في نهاية كل فترة زمنية محددة وتأخذ دخول الأفراد صوراً متعددة، يمكن إجمالها في أربعة أنواع: فجزء منها يكون في شكل اجور (Wages)، يتقاضاها الأفراد مقابل مساهمتهم بمجهوداتهم الجسمانية أو الزمنية، في العمليات الإنتاجية، وجزء آخر من هذه الدخول يأخذ شكل الريع (Rent)، الذي يحص عليه ملاك الأرض التي ساهمت في العملية الإنتاجية، وجزء ثالث من هذه الدخول يكون في شكل فوائد (Interest)، يحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العمليات الإنتاجية. وأخيراً، يأخذ جزء من الدخول شكل أرباح (Profit) مقابل المنظمين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية، بعد دفع نفقات افتتاح المتمثلة في شكل

عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل والأرض ورأس المال). هذا عن الأفراد، أما الإيراد الذي يحصل عليه المشروع نتيجة قيامه بالإنتاج فليس دخلاً بالمعنى السابق، وإنما في الواقع عائدا إجماليا مركبا يشتمل على دخول عدد كبير من الأفراد هم العمال وأصحاب العقارات وأصحاب رؤوس الأموال التي ساهمت في الإنتاج، بالإضافة إلى ربح المنظم أي أن هذا الإيراد الإجمالي يوزع في الواقع في شكل دخول لهؤلاء الذين شاركت خدماتهم في الإنتاج. أما من وجهة نظر المجتمع ككل، فإن الدخل القومي (National Income) تعبير يطلق على التقدير النقدي للناتج السنوي للاقتصاد القومي من السلع والخدمات. وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم الدخل القومي، يعود بعضها إلى منبع الدخل (الناتج) وبعضها الآخر يتعلق بتوزيع الدخل وفق هذه التعاريف.

عرف مارشال (Marshal) الدخل القومي بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

وعرفه هيكس (Hicks) بأنه مجموعة من السلع والخدمات ردت إلى أساس عام قوم بالنقود.

كما عرفه ساميولسون (Semuelsen) بأنه المقدار الكلي من الدخل المكتسب بواسطة أصحاب عوامل الإنتاج والتي تتكون من: الأجور + الفائدة الصافية على القروض والسندات + الربح الصافي للملكية الخاصة + أرباح الشركات + الدخل الصافي للمشروعات الفردية.

لذا يعرف الدخل القومي بأنه يمثل مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها. وبعبارة أخرى فإن الدخل القومي هو عبارة عن مجموع أجور العمال (Wages) وريع الأرض (Rent) وفائدة رأس المال (Interest) وربح المنظم (Profit) أي:

الدخل القومي = أجور العمال + ريع الأرض + فائدة رأس المال + الربح

رابعاً: الدخل المحلي (DI) Domestic Income:

يعرف الدخل المحلي بأنه يعادل مجموع الدخول المكتسبة محلياً، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركة في العمليات الإنتاجية المحلية سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب. ويتبين من خلال هذا التعريف أن صفة الدخل المحلي ترتبط ببقعة محددة من الأرض التي يتم عليها مزاولة النشاط الإنتاجي وهو دخل ناشئ في بقعة معينة ضمن الحدود السياسية للدولة. ويختلف الدخل المحلي عن الدخل القومي حيث الأخير يعادل مجموع عوائد الإنتاج التي يملكها المقيمين سواء ساهمت هذه الخدمات في العمليات الإنتاجية داخل المجتمع الذي ينتمون إليه أو في الخارج.

خامساً: الدخل الشخصي (PI) Personal Income:

يعرف الدخل الشخصي بأنه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلاً. يتضح من التعريف السابق اصطلاحين مهمين يجب التمييز بينهما:

أ- الدخول المكتسبة (Earned Income): وهي الدخول التي يكتسبها الأفراد نتيجة بيع خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكونها من أجور وريع وفائدة وأرباح.

ب-الدخول المستلمة (Received Income): وهي الدخول التي يتحصل عليها ويتسلمها الأفراد سواء اكتسبوها أم لم يكتسبوها.

سادساً: الدخل القابل للتصرف (Disposable Income (DI:

تتعدد مسميات الدخل الفردي بين الدخل المتاح أو المعد للإنفاق أو الممكن التصرف به، وهو الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار. ويمكن التوصل إلى الدخل القابل للتصرف بطرح الضرائب المباشرة على الدخل وأهم هذه الضرائب ضريبة الدخل، وضرائب الملكية الخاصة أو الثروة، وضرائب الإرث ... الخ. أي أن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل (الضرائب الشخصية).